أعلن أنه طلب تمديد فترة عملها وذلك لمقابلة عدد من الشخصيات المرتبطة بتحقيقاتها

الطريجي: لجنة الإيداعات أرسلت لرئيس الوزراء رسالة تفيد بعدم تعاون وزارتي العدل والتجارة مع تحقيقاتها

اعلن رئيس لجنة التحقيق في الإيداعات البرلمانية النائب عبدالله الطريجي انه طلب تمديد فترة عمل اللجنة وذلك لمقابلة عدد من الشخصيات المرتبطة بتحقيقات اللجنة وعملها منهم رئيس البنك المركزي ووكيل وزارة العدل ورئيس المباحث الجنائية ومدير المصارف مبينا انه سيطلب تقليص عدد اعضاء اللجنة خلال تلك المدة.

واشار الطريجي إلى ان اللجنة لم تنتهي حتى الان من عملها مبينا ان اللجنة أرسلت لرئيس الوزراء رسالة تفيد بعدم تعاون وزارتي العدل والتجارة مع تحقيقاتها.

جانب من اجتماع لجنة الايداعات

أكدت تطلع متخذ القرار إلى تحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية ومعرفية ملموسة

الصبيح: الخطة الخمسية الجديدة ترتكز على مواجهة التحديات وتنفيذ المشروعات الإستراتيجية

هند الصبيح

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الخطة الخمسية (2016/2015-2020/2019) لدولة الكويت ترتكز في عملية الاصلاح على مواجهة التحديات والاختلالات وتنفيذ المشروعات الإستراتيجية.

واوضحت الوزيرة الصبيح في تصريح صحافي امس بمناسبة قرار مجلس الوزراء لقانون خطة التنمية ان اهم ملامح الخطة الخمسية (2016/2015 - 2020/2019) تاتي في سياق تحديات عديدة تواجه عملية التنمية في الكويت.

واكدت تطلع متخذ القرار والمواطن على حد سواء الى تحقيق انجازات ملموسة اقتصادية واجتماعية ومعرفية تتناسب مع قدرات الدولة وامكانات وطموحات مواطنيها وتمهد لانطلاق القطاع الخاص الكويتي بما يمكنه من اداء دوره التنموي المنشود.

وقالت ان وثيقة الخطة الخمسية اشتملت على مسارين لعملية الاصلاح الاول تمثل في مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة والثاني تمثل في تاصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية واهم المشروعات الاستراتيجية خلال فترة الخطة.

واضافت ان وثيقة الخطة اشتملت ايضا خمسة اجزاء اذ يلقي الجزء الاول منها الضوء على تقييم الاداء التنموي للخطة الانمائية الاولى ويتناول الجزء الثاني الرؤية والاهداف بينما يستعرض الجزء الثالث اهم الاهداف الكمية للخطة الانمائية.

واوضحت ان الجزء الرابع يتناول الاهداف والسياسات في مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والمجتمعية ثم مجال الادارة العامة والتخطيط والاحصاء والمعلومات واخيرا ياتي الجزء الخامس لاستعراض المتطلبات التشريعية والمؤسسية والمتابعة والتقييم. وجددت الوزيرة الصبيح التاكيد على ان الخطة تضمنت مجموعة من المشروعات الاستراتيجية الهامة التي هي بمثابة رافعة لتحقيق الاهداف التنموية. وذكرت انه قد تم مناقشة مشروع قانون الخطة الانمائية (2016/2015 - 2020/2019) في مجلس الوزراء الموقر في صياغته النهائية واعتماده تمهيدا لارساله لمجلس الامة. واشارت الصبيح الى ان المسؤولية التنموية للدولة هي مسؤولية مشتركة تتقاسمها جميع السلطات وتضم معها كل مكونات المجتمع وان التعاون المجتمعي الجاد والصادق هو الطريق لمواجهة التحديات التنموية وتحقيق انجازات حقيقية تلبي تطلعات المجتمع الكويتي في ظل موارده وامكاناته. وتطرقت الى انتهاج الخطة الانمائية الجديدة نهج التخطيط التاشيري الذي اقره المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الذي يعتمد على تبني مجموعة من الاهداف والسياسات العامة والمستهدفات الكمية التي تسعى الخطة لتحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة علاوة على تحديد المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لانجاز سياسات الخطة الانمائية ومستهدفاتها وتصنيف هذه المتطلبات. وذكرت ان الاهداف والسياسات العامة والمستهدفات الكمية المخططة في مجالات التنمية المختلفة تم اختيارها بالتعاون بين الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وكافة الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وبدعم ومشاركة اللجان النوعية للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

- معالجة الاختلالات الراهنة وتأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية

علي العلي يتقدم بشكوى للنائب العام ضد ممثل ومنتج المسرحية

المجلس الوطني: إيقاف عرض إحدى المسرحيات بعد تسجيل الفريق الرقابي مخالفات القرار المنظم للعروض

اكد الامين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بالوكالة محمد العسعوسي ان المجلس قرر ايقاف عرض احدى المسرحيات المحلية بعد تسجيل الفريق الرقابي لمخالفات القرار المنظم للعروض المسرحية.

وقال العسعوسي في تصريح لـ(كونا) ان المجلس الوطني للثقافة اتخذ قراره بوقف المسرحية بموجب ما يملكه من صلاحيات ادارية وقانونية. واوضح ان فريق الرقابة المتواجد في ليلة عرض المسرحية اتخذ اجراءاته خلال ذات العرض محل المخالفة مؤكدا ان الفريق القانوني بالمجلس يدرس حاليا ما يراه مناسبا من اجراءات لمنع تكرار مثل هذه المخالفات. وطالب زملائه الفنانين الالتزام بالقرارات واللوائح المنظمة للعروض المسرحية وعدم الخروج عنها تفاديا للتعرض الى المساءلة القانونية. وكان المحامي علي العلي قد اعلن عن تقديم شكوى للنائب العام ضد ممثل ومنتج المسرحية التي تم عرضها خلال عيد الفطر بسبب ما اعتبره قيام العمل بازدراء وتحقير الأديان فيما طالب النائب عبدالله التميمي بإيقاف عرض المسرحية وتطبيق قانون الوحدة الوطنية على القائمين عليها.

«اتجاهات»: حكوماته الخمس عاصرت ثلاثة مجالس وأنجزت79 قانوناً وواجهت 27 استجواباً ولم تتراجع عن أي قرار

المبارك أول رئيس وزراء في تاريخ الكويت يصعد المنصة ويواجه استجواباً في جلسة علنية

- أغسطس يصادف مرور عام على تشكيل الحكومة الحالية وثلاث حكومات أعقبت ثلاث انتخابات لمجلس الأمة
- أقل معدل تغيير في الحكومة الثالثة ((7.1%)) والأكبر في الحكومة الثانية ((62.5%))

نتائج الاستجوابات

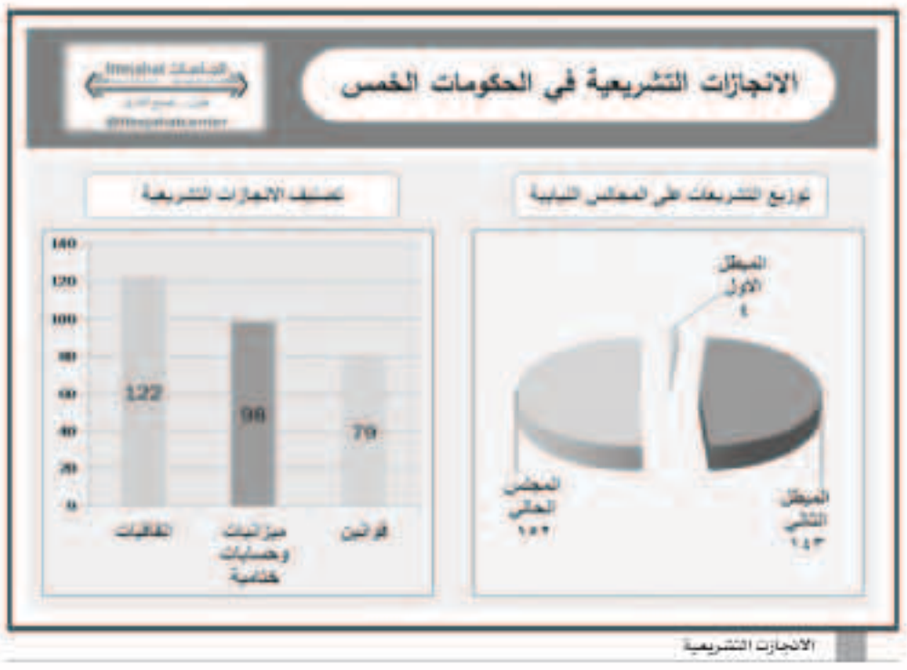

الانجازات التشريعية

- إقرار قوانين تنموية منها هيئتا الاتصالات والنقل وحماية البيئة والمعاملات الإلكترونية وقانون الإسكان
- قرارات مجلس الوزراء تنوعت بين التشدد في مكافحة الفساد ودعم منظومة الرعاية الاجتماعية والمساعدات العامة

- إجراءات الحكومة الأولية حول الإسكان ساهمت في خفض أسعار العقار السكني ووضعت المشكلة على طريق الحل

اطلقت وحدة الدراسات البرلمانية التابعة لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريرا عن الحكومات الخمس التي شكلها سمو الشيخ جابر المبارك منذ تكليفه برئاسة مجلس الوزراء لأول مرة بتاريخ 30 نوفمبر 2011 في أعقاب أزمة الإيداعات المليونية التي أطاحت بحكومة سمو الشيخ ناصر المحمد، وذلك بمناسبة مرور عاما على تشكيله للحكومة الخامسة الحالية التي شكلت في 4 اغسطس 2013 والتي عُدلت في يناير 2014، وتوصل الى عدة مؤشرات هامة فصلها في سياق البنود التالية:

اولا: الانجازات التشريعية

اكد اتجاهات ان حكومات المبارك حققت انجازات تشريعية لافته بسبب تعاونها مع مجلس الامة في المبطلين والحالي، حيث انجزت 299 تشريعا منها 122 اتفاقية و98 قانونا متعلقا بالميزانية وحسابا ختاميا و79 قانونا، منها 4 اقرت في المبطل الاول و143 في المبطل الثاني و 152 اقرت في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي.

وبين اتجاهات ان ابرز التشريعات التي اقرت مع حكومات المبارك كانت (إنشاء وتاسيس محفظة استثمارية لتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة - إنشاء جامعة جابر الاحمد - حماية الوحدة الوطنية - هيئة مكافحة الفساد - قانون الشركات التجارية - صندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة - التامين ضد البطالة - صندوق الأسرة - الجمعيات التعاونية - المعاملات الالكترونية - القرض الإسكاني - قانون الإسكان الجديد - الحضانة الخاصة - تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات - حماية المنافسة - حماية البيئة - هيئة الطرق والنقل العام - الطعون المباشرة أمام المحكمة الدستورية)

ثانيا: معدلات التغير

اشار التقرير الى ان اقل معدل تغيير في حكومات المبارك الخمس كان في الحكومة الثالثة المشكلة بتاريخ 5 يوليو 2012 وذلك بمعدل ((7.1%)) حيث تكونت من 13 وزيرا من بينهم 12 كانوا متواجدين في التشكيل الحكومي الثاني ولم تضم اي وزراء جدد سوى رولا دشتي التي تولت حينئذ وزارتي الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، والدولة لشؤون مجلس الأمة.

واضاف التقرير ان اكبر معدل تغيير للوزراء كان في الحكومة الثانية التي شكلت في 6 فبراير 2012 والتي حملت الرقم 30 على المستوى التاريخي وذلك بنسبة (62.2%) حيث شهدت دخول عشرة وزراء جدد الى تشكيلتها الوزارية أبرزهم (احمد الخالد، العبدالله، هاني حسين، الابراهيم) مما يشير إلى ان معدل التغير هو 62.5%.

ثالثا: القرارات النوعية

وبين اتجاهات ان حكومات المبارك أصدرت قرارات لافته في مجالات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكان أخرها القرارات المتعلقة بمواجهة حالة الفوضى في الساحة المحلية من خلال تفعيل أحكام قانوني الجنسية وجمعيات النفع العام، وبدء مرحلة جديدة من تطبيق القانون بحزم، من بينها ما يلي (إحالة مجلس الوزراء " التحويلات المليونية " إلى ديوان المحاسبة / منح أعضاء الفتوى والتشريع وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات علاوة قانونية /اعتماد مشروع قرار مقدم من ديوان الخدمة المدنية بمنح مكافاة مالية شهرية للكويتيين الذين يعملون في جهات غير حكومية بمبالغ متدرجة وفق التخصص ومستوى التاهيل العلمي / تمديد سريان القرار المتعلق بصرف رواتب للمسرحين من القطاع الخاص / فصل قطاع الشباب عن قطاع الرياضة في مؤسستين منفصلتين / تشكيل لجنة لتتولى متابعة مشروع ميناء مبارك الكبير / الموافقة على نظام المحافظات والذي يهدف إلى تطوير الخدمات العامة والارتقاء بها في مختلف المناطق وتجسيد المشاركة الشعبية الإيجابية في هذا الشان / تكليف إدارة الفتوى باتخاذ الإجراءات القانونية لإحالة تقرير تقصي الحقائق بشان إستاد جابر إلى النيابة العامة / فرض هيبة الدولة مع تفعيل أحكام قانوني الجنسية وجمعيات النفع العام وتكليف أجهزة الإعلام المرئي والمسموع بدورها واستنكار جميع مظاهر الفوضى والشغب)

رابعا: وزراء المبارك

واشار التقرير ان المبارك استعان في حكوماته الخمس بـ 34 وزيرا في كل الحكومات منهم (9) شيوخ و (5) وزراء محللون أي من اعضاء مجلس الأمة المنتخبين والوزير الوحيد المستمر مع المبارك منذ تشكليه اول حكومة هو وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، فيما وزر سالم الاذينة خمس مرات وقد خرج من التشكيل الوزاري الخامس في يناير الماضي، وقد تبدلت باقي الأسماء في الحقائب الأخرى، إذ شارك في ((4)) تشكيلات وزارية كلا من (محمد العبد الله - احمد الحمود - الشمالي - انس الصالح - عبد العزيز الابراهيم - الحجرف) أما الوزراء المحللين هم: رولا دشتي وشعيب المويزري وذكري الرشيدي وفي الحكومة الحالية عيسى الكندري وعلي العمير.

خامسا: الاستجوابات الفعلية

تلقى وزراء حكومات المبارك ((27)) استجوابا في غضون عامين والنصف فقط منها استجواب في 2012 من النائب فيصل الدويسان عندما عاد مجلس 2009 ثم انتهى الاستجواب بحل المجلس. و((8)) استجوابات في المبطل الأول و ((6)) استجوابات في المبطل الثاني و ((12)) استجوابا في الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي.

ومن بين الاستجوابات وجه ((6)) منها إلى رئيس الوزراء جابر المبارك بنسبة ((22.2%)) من إجمالي الاستجوابات ال((27)) وقد وجه المبارك ثلاثة استجوابات منها من فوق المنصة في جلسة علنية ليسجل اسمه كأول رئيس وزراء في تاريخ دولة الكويت يواجه استجوابا في جلسة علنية وكان الأول من النائب صالح عاشور في المجلس المبطل الأول في العام 2012 وانتهى بالمناقشة واستجوابين للنائبين السابقين رياض العدساني وصفاء الهاشم وتم دمجهما في العام 2013 وانتهيا بالمناقشة فقط ولم يجد المستجوبين أي نائب يتحدث مؤيدا للاستجوابين في سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ الحياة النيابية، وانتهت الاستجوابات الثلاثة الأخرى إلى سعو الشيخ جابر المبارك بشطب محوري استجواب ورفض للستجوب النائب السابق رياض العدساني على طلب طرح الثقة واستجواب استقال الوزير من فوق المنصة وهو الاستجواب الذي قدم إلى وزير المالية السابق مصطفي الشمالي من النواب السابقين خالد الطاحوس ومسلم البراك وعبد الرحمن العنجري.

في حين انتهت ((6)) استجوابات قبل المناقشة لاستقالة الوزراء وهم وزير الشئون أحمد الرجيب ((استجوابان)) ووزير النفط هاني حسين ووزير الدولة لشئون الإسكان والدولة لشئون البلدية سالم الأذينة ووزيرة الشئون ذكرى الرشيدي ووزير التربية والتعليم العالي د. نايف الحجرف، في حين سقطت ((6)) استجوابات بسبب إبطال المجلس منها استجواب محمد الجويهل لوزير الداخلية السابق الشيخ أحمد الحمود في المجلس المبطل الأول و((5)) استجوابات في المجلس المبطل الثاني حيث تم تأجيل أربعة منها إلى دور الانعقاد الثاني وأحيل واحد إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية ولكن تم إبطال المجلس قبل مناقشة تلك الاستجوابات وهي الاستجوابات التي كانت موجهة إلى وزراء الداخلية والنفط والمالية والدولة لشئون الإسكان والدولة لشئون البلدية.

وفي تفاصيل الاستجوابات التي قدمت إلى الوزراء فقد انتهت ((6)) استجوابات بالمناقشة فيما سحب استجواب واحد لعضو المجلس المبطل الأول د. عبيد الوسمي الذي قدمه لوزير المالية السابق مصطفى الشمالي .وقدم في استجوابين طلبين بطرح الثقة حيث جدد المجلس الثقة في الشيخ محمد العبد الله الذي كان وزيرا للصحة قبل أن يترك حقيبة الصحة في مطلع يناير 2014 في التعديل الوزاري الأخير والاستجواب الثاني استقالت وزيرة الدولة لشئون التخطيط والتنمية د. رولا دشتي قبل جلسة التصويت استكماله وانسحب ليرفع من جدول الأعمال والثاني من النواب الثلاثة المستقلين العدساني ود.عبد الكريم الكندري ود. حسين القويعان وصوت المجلس بأغلبية كبيرة على رفع الاستجواب من جدول الأعمال لعدم دستوريته، فيما الاستجواب الثالث للنائب فيصل الدويسان قلم تتم مناقشته لحل مجلس 2009 مجددا بعد عودته بحكم من المحكمة الدستورية.